

Distr.
GENERAL

S/1998/881
22 September 1996

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بالنيابة المؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن حق العراق في إبداء رأيه في المطالبات المقدمة إلى لجنة التعويضات لمنع عمليات الاحتيال والابتزاز والمبالغة التي يلتجأ إليها المطالبون بالتعويض.

سأغدو ممتنًا لو عملتم على توزيع رسالتني هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون

السفير

الممثل الدائم

المرفق

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس مجلس وزراء العراق

أصدر مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات قراره المرقم (٥٢) في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن الدفعة السادسة من المطالبات الفردية المتعلقة بالتعويضات عن الأضرار التي لا تتجاوز (١٠٠) ألف دولار (المطالبات من الفئة جيم) والذي أقر فيه (٤٢٥) مطالبة فردية بلغ مجموع المبالغ التي أقر دفعها ٧٣٩ ٧٣٠ ٨٥٠,٩٠ دولاراً أمريكيّاً تتعلق بمواطني (٧٧) دولة وأفراد من (٨) منظمات ووكالات دولية. وقد تم تزويد كل دولة بتفاصيل المطالبات الخاصة بمواطنيها. أما بالنسبة للعراق وهو البلد الذي تستقطع من أموال شعبه مبالغ كل هذه المطالبات فلا يعلم عن طبيعتها وتفاصيلها شيئاً، بل تم تزويده باسم الدولة وعدد المطالبات والمبالغ الموصى بدفعها كأرقام فقط لا تصلح لإبداء أي ملاحظة أو إجراء أي تعليق عليها.

إن هذا الإجراء هو جزء من السياسة المتعسفة التي تعتمد لها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بحرمان العراق من المعلومات الخاصة بالمطالبات كوسيلة لحرمانه من ممارسة أي نوع من أنواع الدفاع عن حقوقه بحيث يترك موضوع البت في المطالبات إلى ما يقدمه المطالبون بالتعويض من معلومات وما توصي به لجان المفوضين التي تم تحديدها بوقت ضيق جداً للبت بمئات الآلاف من المطالبات وبذلك أصبحت أموال الشعب العراقي عرضه لعمليات الاحتيال والابتزاز والمبالغة التي يلجأ إليها المطالبون بالتعويض.

إن حكومة العراق إذ تشير إلى المقرر أعلاه فإنها تتحفظ على أي قرار يصدر بتعويض أي فرد أو شركة أو دولة ما لم يتم تزويدها بالمعلومات التفصيلية عن تلك المطالبة وإعطاء العراق حق إبداء وجهة نظره إلى لجان المفوضين وكذلك مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في الدفاع عن حقوق وأموال شعبه ... كما أنشأنا بحثتنا بالرد على تلك المطالبات إذا ما توفرت لدينا المعلومات الكافية التي تصلح أن تكون أساساً لرد موضوعي.

إن حكومة العراق إذ تشير هذا الموضوع أمام سعادتكم فإنها تطلب تدخلكم الشخصي لحماية أموال الشعب العراقي من عمليات الابتزاز والاحتيال التي تمارس من خلال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وإعطاء الفرصة للعراق للاطلاع على المعلومات الخاصة بمطالبات التعويض لإبداء رأيه وتعليقاته وتزويذ اللجنة بمعلوماته عن تلك المطالبات.

(توقيع) طارق عزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير خارجية جمهورية العراق
وكالة بغداد في جمادى الأولى ١٤١٩ هـ
الموافق: ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ م
